قبل 3 أيام من عودة مفاوضات فيينا النووية، كانت إيران تشدد مطالبها للتوصل الى اتفاق، بربطه برفع جميع العقوبات عنها، وتقديم ضمانات بعدم الانسحاب الاميركي، وذلك فيما كان الاحتلال الإسرائيلي يوسع حراكه للضغط على الاطراف المعنية بهدف تحقيق مطالبه

إيران تشدد قبل مفاوضات فيينا

مطالبات بضمانات ورفع كل العقوبات يقابلها حراك إسرائيلي للضغط

لم تحقق زيارة غروسي (يسار) الأخيرة إلى طهران أي تقدم (عطا كيناري/فرانس برس)

للحديث تتمة...

تهديدات إسرائيلية وهمية

نضال محمد وتد

جاءت تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلي، نفتالي بينت، في مؤتمر هرتسليا، الثلاثاء، بأنه في حال التوصل إلى اتفاق جديد مع إيران فلن يكون ملزماً لإسرائيل، وأن إسرائيل قد تخوض في خلافات مع أكثر الدول الصديقة لها، مفاجئة للإدارة الأميركية الحالية، خصوصاً بعد أن كان بينت والرئيس الأميركي جو بايدن قد اتفقا في لقائها في أغسطس/آب الماضي، بعدم مفاجأة أحدهما الآخر. لكن تصريحات بينت، إذا وُضعت في سياقها الصحيح، فلن تتعدى كونها حرباً استباقية ليس ضد إيران أو حتى الولايات المتحدة، بقدر ما هي موجّهة بالأساس للخصم اللدود، رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، لا سيما في ظل تراجع أسهم بينت وحزبه «يمينا» لدرجة توقع استطلاعات إسرائيلية ألا يجتاز نسبة الحسم.

والواقع أن هذه التصريحات لا تختلف عملياً عن تصريحات مشابهة اعتاد نتنياهو الإدلاء بها في سياقات مختلفة، إلا أنها تكشف أيضاً عمق أزمة بينت، الذي تتقلص باستمرار شعبيته وشعبية حزبه، فيما يواصل نتنياهو حصد أكبر تأييد في الاستطلاعات الإسرائيلية. ولعل ما يؤكد أن «الخلاف» المفتعل من قبل بينت، لدرجة خرقه تعهدات لإدارة بايدن، حظي بسببها بتأييد أميركي لكل موبقات حكومته في الشأن الفلسطيني، ليس حقيقياً، هو أن تصريحات هذه لم تلقَ دعماً مباشراً من أركان حكومته، فقد أصر وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس على تأكيد ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة في كل ما يتعلق بالملف الإيراني.

وإذا كان هذا غير كافٍ، فقد أجمع ثلاثة من الصحافيين والمحللين المخضرمين في الصحافة الإسرائيلية: ناحوم برنيع في «يديعوت أحرونوت»، وعاموس هرئيل في «هآرتس»، وطال ليف رام في «معاريف»، على أن الخيار العسكري الإسرائيلي، وعلى الرغم من تهديدات بينت، ليس جاهزاً بعد ويلزمه على الأقل عام من التدريبات، وفق طال ليف رام، ولن يكون وارداً فعلياً بسبب تفادي أزمة مع الولايات المتحدة، وفق برنيع وهرئيل. وما يعزز كون الخيار العسكري الإسرائيلي، بالونا منفوخاً، غير حقيقي، على الأقل حالياً، هو ما صرح به رئيس الموساد الأسبق تمير باردو، في مؤتمر هرتسليا الثلاثاء، أن قدرات الجيش الإسرائيلي ممتازة ويمكنه توجيه ضربات في سورية، لكن إيران هي دولة «من أوروبا» مغايرة، فهي دولة في الحلقة الثالثة، وإذا لم يكن استخدام الخيار العسكري مضمون النتائج لجهة إغلاق الملف النووي الإيراني، فيستحسن التفكير بالأمر مرتين.

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

قبيل استئناف مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بواسطة أعضاء الاتفاق النووي، الإثنين المقبل، تتسارع تحركات الأطراف المعنية لفرض شروطها، فطهران كانت تربط أمس الجمعة نجاح هذه المباحثات بإلغاء جميع العقوبات عليها، بل تضيف إلى ذلك طلباً آخر هو تقديم ضمانات بعدم خروج واشنطن من الاتفاق الممكن التوصل إليه. في المقابل، تكثّف إسرائيل حراكها الدبلوماسي للدفع نحو تشديد مواقف الدول الغربية في المفاوضات مع إيران، مع استمرار التسريبات بالتحضير لعمل عسكري ضد مواقع إيرانية، على الرغم من أن أي تحرك مماثل لا يبدو قريباً، وفق وسائل إعلام إسرائيلية.

وأعلن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، أن «التوصل إلى اتفاق جيد وفوري في مفاوضات فيينا متاح في حال عودة الأطراف الأخرى إلى كامل تعهداتها، ورفعت العقوبات» ضد إيران، مؤكداً أن بلاده تحضر المباحثات «بحسن نيّة وجدية على الرغم من نكث أميركا والدول الأوروبية الثلاثة (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) بالعهد». كلام عبد اللهيان جاء في اتصال هاتفي أمس مع منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، بحثا خلاله مفاوضات فيينا المرتقبة. وأضاف اللهيان، وفق بيان للخارجية الإيرانية، «أننا نريد اتفاقاً جيداً يمكننا التحقق من تنفيذه، والعودة إلى الاتفاق النووي تعني الالتزام بجميع بنوده وفحواه»، داعياً إلى تقديم «ضمانات جادة وكافية» لطهران لعدم خروج الولايات المتحدة مرة أخرى من الاتفاق، مع تأكيده أن بلاده «لا تثق بأميركا فأقوالها وأفعالها متناقضة». وتابع: «من الواضح أنه لم تحصل نتيجة نهائية خلال الجولات الست لمفاوضات فيينا، لذلك سيركز الوفد الإيراني على جميع القضايا التي يجب حلها».

من جهته، أشار بوريل إلى اتصالاته مع جميع الأطراف كمنسق للجنة المشتركة للاتفاق النووي، قائلاً إن «مباحثات فيينا ستركز على بحث مفصل خصوصاً حول القضايا العالقة ورفع العقوبات»، وفق الخارجية الإيرانية. وأكد بوريل أن «احتمال عودة الجميع إلى الصيغة الأصلية للاتفاق النووي وارد» خلال المفاوضات، قائلاً إن «الطريق الوحيد لرفع العقوبات هو إحياء الاتفاق النووي». وأعرب عن أمله في أن «تعود جميع الأطراف بتوجهات بنّاءة وعملية وإدارة رصينة للتفاوض حول القضايا العالقة ورفع العقوبات».

من جهته، كان كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري كني، يربط نجاح مباحثات فيينا «بإلغاء جميع العقوبات»، معلناً أن المفاوضات «ستفشل» إن لم يحصل ذلك. وقال باقري كني، في مقابلة مع صحيفة «إندبندنت» البريطانية، إن «المفاوضات ستفشل إن لم توافق أميركا على جملة شروط. هدف المفاوضات في الأساس أن تنضم إدارة (الرئيس الأميركي جو) بايدن إلى اتفاق انسحبت منه إدارة (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب». وأضاف أن «أي تقدّم في المفاوضات رهن بإلغاء جميع العقوبات وتقديم ضمانات بعدم خروج الإدارات الأميركية المقبلة من الاتفاق كما فعل ترامب ذلك بشكل أحادي». واتهم المسؤول الإيراني إدارة بايدن بمواصلة «سياسة الضغوط القصوى الفاشلة» ضد إيران، داعياً هذه الإدارة إلى «إلغاء كل العقوبات للخروج من هذا الارتباك السياسي». كما دعا بريطانيا، إلى الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة، مطالباً الدول الأوروبية بـ«تدارك عدم امتثالها لتعهداتها في الاتفاق النووي من خلال اتخاذ خطوات عملية».

> عبد اللهيان: التوصل لاتفاق جيد متاح في حال رفع العقوبات
>
> جولة أوروبية للبيد للدفع نحو تشديد الموقف في المفاوضات

في المقابل، هددت الولايات المتحدة بمواجهة إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا لم تتعاون بشكل أكبر مع الوكالة. وكان المدير العام للوكالة رافاييل غروسي قد قال الأربعاء بعد زيارة لطهران إنه لم يتم إحراز أي تقدّم في عدد من القضايا، أشدها إلحاحاً مسألة الوصول إلى ورشة في مجمع تيسا في كرج بعد شهرين من تقديم إيران وعوداً بالسماح بذلك. وقبيل الاجتماع ربع السنوي لمجلس محافظي الوكالة الدولية الأسبوع المقبل، قالت الولايات المتحدة في بيان للمجلس «إذا لم يُعالج عدم تعاون إيران فوراً... لن يكون أمام المجلس خيار سوى معاودة الاجتماع في جلسة استثنائية قبل نهاية العام للتعامل مع الأزمة». وذكرت أنها تشير «على الأخص» إلى إعادة تركيب كاميرات الوكالة في كرج.

على الجانب الآخر، يعتزم وزير الخارجية الإسرائيلية، يئير لبيد، البدء بجولة أوروبية غداً الأحد، يزور خلالها خصوصاً بريطانيا وفرنسا، لحث زعيميهما بوريس جونسون وإيمانويل ماكرون، على تشديد مواقف بلديهما في المفاوضات مع إيران، كما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية. أمس، كما سيعرض لبيد مخاوف إسرائيل من التطورات المحتملة في المفاوضات وسيرها. ونقلت صحيفة «معاريف» عن مصادر مقربة من لبيد، أن الأخير يشكك في احتمالات نجاح مفاوضات فيينا والتوصل إلى اتفاق جديد. وأضافت المصادر أن «الولايات المتحدة لا تعرف اتجاه إيران وعوداً بالسماح بذلك. وقبيل الاجتماع ربع السنوي لمجلس محافظي الوكالة الدولية الأسبوع المقبل، قالت الولايات المتحدة في بيان للمجلس «إذا لم يُعالج عدم تعاون إيران فوراً... لن يكون أمام المجلس خيار سوى معاودة الاجتماع في جلسة استثنائية قبل نهاية العام للتعامل مع الأزمة». وذكرت أنها تشير «على الأخص» إلى إعادة تركيب كاميرات الوكالة في كرج.

على الجانب الآخر، يعتزم وزير الخارجية الإسرائيلية، يئير لبيد، البدء بجولة أوروبية غداً الأحد، يزور خلالها خصوصاً بريطانيا وفرنسا، لحث زعيميهما بوريس جونسون وإيمانويل ماكرون، على تشديد مواقف بلديهما في المفاوضات مع إيران، كما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس. كما سيعرض لبيد مخاوف إسرائيل من التطورات المحتملة في المفاوضات وسيرها. ونقلت صحيفة «معاريف» عن مصادر مقربة من لبيد، أن الأخير يشكك في احتمالات نجاح مفاوضات فيينا والتوصل إلى اتفاق جديد. وأضافت المصادر أن «الولايات المتحدة لا تعرف اتجاه إيران وعوداً بالسماح بذلك. وقبيل الاجتماع ربع السنوي لمجلس محافظي الوكالة الدولية الأسبوع المقبل، قالت الولايات المتحدة في بيان للمجلس «إذا لم يُعالج عدم تعاون إيران فوراً... لن يكون أمام المجلس خيار سوى معاودة الاجتماع في جلسة استثنائية قبل نهاية العام للتعامل مع الأزمة». وذكرت أنها تشير «على الأخص» إلى إعادة تركيب كاميرات الوكالة في كرج.

انتخابات ليبيا: سيناريو التأجيل يتقدم

يدور في كواليس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا، حديث متزايد عن سيناريو تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، لكنه سيناريو يبقى أيضاً محفوفاً بالمخاطر

طرابلس ـ **العربي الجديد**

لا تزال العملية الانتخابية في ليبيا تواجه مقترحات وسيناريوهات التأجيل، خصوصاً مع الضغوط التي تمارس على المفوضية العليا للانتخابات والجهات المساعدة لها، من قبل كل الأطراف، في إطار الصراع الحاصل بين أبرز المرشحين للانتخابات الرئاسية، المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وفيما لا تزال العملية في مرحلتها الثانية الخاصة بالطعون على المرشحين، ومن قبل المستبعدين من القائمة الأولية لانتخابات الرئاسة، أكدت مصادر مقربة من المفوضية العليا للانتخابات أن هذا المسار لا يزال مفتوحاً أمام احتمالات التأجيل والتمديد، بهدف إنقاذ الانتخابات. ولفتت المصادر، بحديثها لـ«العربي الجديد»، إلى تداول مصطلحي «التأخير والتمديد» في أروقة المفوضية، كأحد التعبيرات لتحضير الرأي العام لفكرة التأجيل، موضحة أن سيناريو تأجيل إجراء الانتخابات إلى ما بعد 24 ديسمبر سيستند على الأرجح إلى تمديد الفترات الخاصة بالطعون والاستئناف عليها بسبب ضيق الوقت حتى 7 ديسمبر، موعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين. وأكدت أن أغلب مقترحات التأجيل سيتجنب تأجيل إجراء الانتخابات الرئاسية إلى ما بعد يناير/كانون الثاني المقبل، والبرلمانية إلى ما بعد مارس/آذار المقبل.

ويتعين على الأطراف الليبية إعادة النظر بالإطار الدستوري للانتخابات، وتعديل ما أمكن من بنود القوانين الانتخابية الخلافية، بحسب المصادر، التي أشارت إلى أن أهم عرقلة يعمل المجتمع الدولي على تجاوزها تتعلق بالتوافق على شخصية بديلة عن المبعوث الأممي المستقيل، بان كوبيتش، خصوصاً في ظل التشظي الكبير الحاصل في مواقف أعضاء مجلس الأمن الدولي بشأن مقترح إعادة هيكلة البعثة وضرورة نقل مقرها من جنيف إلى ليبيا. وكان كوبيتش قد حذّر في إحاطته أمام مجلس الأمن الأربعاء الماضي، من أن «عدم إجراء الانتخابات قد يؤدي إلى مزيد من الانقسام والصراع وفراغ في السلطة»، لكن يبدو أن سيناريو التأجيل لا يستبعده كوبيتش أيضاً، فقد لمّح إلى أن الجدول الزمني لتواريخ العملية الانتخابية الذي أعلنته المفوضية ليس نهائياً. كما لمّح إلى خلافات ليبية متوقعة إزاء التواريخ الجديدة المتوقع إعلانها في حال «التأجيل»، مشدداً على ضرورة أن «يصادق مجلس النواب على مواعيد الاقتراع».

> تتجنب مفوضية الانتخابات تأجيل الرئاسيات إلى ما بعد يناير

ولا تزال فترة الطعون في حال من التنافس الشديد بين أبرز شخصيتين في الغرب الليبي، وهما رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة ووزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، كما لا تزال الأوضاع غامضة في الجنوب والشرق. وكشفت المصادر عن تنافس حاد بين الدبيبة وباشاغا، وأكدت أن الأخير دفع بطعون عدة على ترشح الأول، علماً أن لجنة الطعون لدى محكمة طرابلس قد رفضت 3 طعون قدمت ضد الدبيبة.

وفيما يبدو تقديم الطعون ممكناً أمام محكمة طرابلس، إلا أن الأمر يبدو مستحيلاً في بنغازي، إذ قرر المجلس الأعلى للقضاء، الخميس، التراجع عن تعديل له يسمح للطاعن بتقديم طعنه في المرشحين في منطقته، وعاد للشرط الأول الذي يحتم على الطاعن تقديم طعنه في منطقة المرشح.

وبعد اقتحام مجموعة مسلحة تابعة للمشير اللواء المتقاعد خليفة حفتر، أول من أمس، مقر محكمة سبها، وقفلها وطرد القضاة والموظفين منها، قبيل استعداد المحكمة للنظر في طعن مقدم من فريق سيف الإسلام القذافي ضد استبعاده من القائمة الأولية للمرشحين للرئاسة، تناقلت منصات التواصل الاجتماعي فيديو يظهر اعتداء أنصار حفتر في درنة، شرق البلاد، على المرشح للرئاسة إسماعيل الشتيوي. وتضاعف الحادثان المخاوف من عدم قدرة المفوضية على إدارة عملية انتخابية نزيهة في ظل استمرار القبضة الحديدية للمشير حفتر في الشرق وامتدادها إلى الجنوب. ودانت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، أمس الجمعة، اعتداء سبها، معتبرة أن «الهجمات ضد المنشات القضائية أو الانتخابية أو العاملين في القضاء أو الانتخابات ليست فقط أعمالاً إجرامية، يعاقب عليها القانون الليبي، لكنها تقوض حق الليبيين في المشاركة في العملية السياسية». من جهته، أكد وزير الداخلية الليبي، خالد مازن، أن زيارته هي المعنية بحماية كل مراكز الاقتراع في البلاد وذلك لضمان مشاركة كل الليبيين في العملية الانتخابية المقررة نهاية العام الحالي، لافتاً إلى أن الوزارة «تقوم بحماية 1906 مراكز اقتراع وقد تم إيصال جميع المعدات المتعلقة بالعملية الانتخابية إليها».

شرق غرب

تونس: إحباط هجوم قرب الداخلية

أحبطت قوات الأمن التونسية، أمس الجمعة، هجوماً بسلاح أبيض قرب وزارة الداخلية. وأكد شهود عيان إطلاق نار على شخص كان يحمل سلاحاً أبيض بعد محاولته طعن شرطي، مشيرين إلى أنه أصيب بقدمه، وتمت السيطرة عليه، بعد ملاحقته من قبل قوات من الشرطة قرب وزارة الداخلية.

(العربي الجديد)

«النهضة» تنتقد عجز سعيّد تقديم حلول لمشاكل البلد

اعتبرت حركة «النهضة»، في بيان أمس الجمعة، أن الرئيس التونسي قيس سعيّد (الصورة) أظهر «عجزاً جلياً، على الرغم من جمعه كل السلطات بيديه، عن تقديم حلول لقضايا البلاد وإمعانه في خطابات التقسيم والاتهام والتهديد». وأضافت أن «المزاج الشعبي قد تغير عما كان عليه في أواخر شهر يوليو/ تموز الماضي، بعد أن تبيّن للشعب حدود ما بطرحه سعيّد وخطورة سياساته على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، وعلى أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية وعلى علاقات تونس الدولية، بالإضافة إلى ما أصاب الحقوق والحريات من انتكاسة».

(العربي الجديد)

حماس تدعو لمواجهة مخططات الاحتلال

اعتبرت حركة «حماس»، أمس الجمعة، عزم الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، إضاءة الشمعة الأولى بمناسبة ما يسمى بـ«عيد الأنوار» التلمودي في المسجد الإبراهيمي في الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة، غداً الأحد، «استفزازاً لمشاعر الشعب الفلسطيني، وانتهاكاً صارخاً لحرمة المسجد». ودعا القيادي في الحركة إسماعيل رضوان، في تصريح، إلى الدفاع عن المسجد الإبراهيمي وإلى الرباط في المسجد الأقصى.

(العربي الجديد)

الأمم المتحدة: اتفاق السودان انقذه من حرب اهلية

اعتبر مبعوث الأمم المتحدة إلى السودان فولكر بيرتس (الصورة)، أمس الجمعة، أن الاتفاق الذي أبرم الوزراء عبدالله حمدوك، في أعقاب انقلاب عسكري، ليس كاملاً، لكنه أنقذ البلاد من الانزلاق إلى حرب أهلية. وقال، لوكالة «أسوشييتد برس»، إن «الاتفاق بالطبع ليس كاملاً، لكنه أفضل من عدم التوصل إلى اتفاق، والاستمرار في مسار يفضي في النهاية إلى أن يكون الجيش هو الحاكم الوحيد». وأضاف: «لدينا وضع الآن أتاح لنا على الأقل خطوة مهمة نحو استعادة النظام الدستوري».

(أسوشييتد برس)

استمرار احتجاجات المياه في أصفهان

شهدت مدينة أصفهان وسط إيران، أمس الجمعة، استمراراً للاحتجاجات على نقص المياه في المحافظة، وذلك بعد حديث السلطات الإيرانية، عن اتفاق مع المزارعين لإنهاء الاحتجاجات وإزالة خيم الاعتصام المقامة منذ نحو 20 يوماً. وجاءت الاحتجاجات بعد انتشار واسع للدعوات على الشبكات الافتراضية للتظاهر بسبب استمرار نقص المياه في المحافظة.

(العربي الجديد)

«الماء مقابل الكهرباء» تشعل غضب الشارع الأردني

خرج آلاف الأردنيين إلى شوارع العاصمة عمّان أمس الجمعة، احتجاجاً على اتفاق «الماء مقابل الكهرباء» مع الاحتلال الإسرائيلي، وهو اتفاق وقف دبلوماسي مصري يرتبط بـ«صفقة القرن»

عمان ـ **أنور الزيادات**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

تظاهرة في العاصمة الأردنية ضد الاتفاق أمس (العربي الجديد)

تفجر الغضب الشعبي في الأردن، احتجاجاً على اتفاق «الماء مقابل الكهرباء» مع الاحتلال الإسرائيلي، بتظاهرة حاشدة وسط العاصمة عمّان، طالب المشاركون فيها بوقف كافة الاتفاقيات مع إسرائيل، بدءاً باتفاقية وادي عربة، مروراً باتفاقية الغاز مع إسرائيل، وانتهاء باتفاق الطاقة والمياه، الذي وقع، برعاية الإمارات، الإثنين الماضي. ووسط انتشار أمني مكثف، خرج الآف الأردنيين في مسيرة شعبية حاشدة وسط عمّان، أمس الجمعة، تنديداً بتوقيع اتفاق «الماء مقابل الكهرباء»، والذي يرهن الأمن المائي للأردن بالاحتلال الإسرائيلي على غرار اتفاق الغاز. واستنكر المشاركون، الذين رفعوا الأعلام الوطنية والشعارات المنددة بالتطبيع والعلاقات مع الاحتلال، استمرار اعتقال عدد من الناشطين وطلبة جامعات كانوا قد احتجوا سلمياً على الاتفاق. وكانت الجهات الأمنية قد أوقفت، الثلاثاء الماضي، برعاية ودعم من الإمارات، تداعوا للاحتجاج قرب دوار الداخلية (ميدان جمال عبد الناصر) في عمّان. كما قرر محافظ العاصمة ياسر العدوان توقيف 14 ناشطاً بسبب التعبير عن رفضهم ودعوتهم لوقفة احتجاجية على الاتفاق.

وانتقد المشاركون ما سموه «استمرار العبث بالدستور»، ورددوا شعارات ترفض كافة الاتفاقيات مع إسرائيل، بدءاً باتفاقية وادي عربة، مروراً باتفاقية الغاز، وانتهاء باتفاق الطاقة والمياه مع إسرائيل. ورددوا هتافات: «ما بدنا غاز ولا ميّة بدنا كرامة وحرية»، و«التطبيع خيانة، وادي عربة... خيانة، غاز العدو... خيانة»، و«من الرمثا للعقبة... فلتسقط وادي عربة»، و«الموت ولا المذلة».

وطالب المشاركون في المسيرة الحكومة بضرورة التراجع الفوري عن الاتفاق، والبحث عن بدائل أخرى للمياه، سواء عبر مشروع التحلية أو الناقل الوطني، والعمل على بناء المزيد من السدود، ما يسد الحاجة من الماء. كما وجهوا دعوة لأعضاء مجلس النواب الأردني بالوقوف أمام مسؤولياتهم الوطنية والقومية، برفض الاتفاق بكافة أركانه.

وقال دبلوماسي مصري سابق، عمل سابقاً في البعثة المصرية لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي، إن الإمارات تسعى لتقديم نفسها كراع لأي اتفاق بين إسرائيل وأي دولة عربية، كما تريد تقديم نفسها للغرب باعتبارها عزاب السلام بين العالم العربي وإسرائيل، في ظل تراجع الدور المصري في هذا المجال.

وأضاف الدبلوماسي، في حديث مع «العربي الجديد»، تعليقاً على اتفاقية «الماء مقابل الكهرباء» التي وقّعها الأردن مع الاحتلال، برعاية ودعم من الإمارات، الإثنين الماضي، أن هذا يحدث في الوقت الذي يتعامل فيه «الحليف التركي» بندية، أحياناً كثيرة تغضب الغرب وإسرائيل، بينما تحتفظ إيران بموقعها كعدو لدود في المعادلة.

في السياق، استبعد دبلوماسي مصري آخر، تحدث لـ«العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه، أن يكون الاتفاق الأخير الموقّع بين الأردن وإسرائيل قد أغضب الإدارة المصرية، التي أصبحت متماهية في كثير من مواقفها مع الإمارات والسعودية. وقال إنه منذ سنوات طويلة والنظام المصري يتعامل في الملفات الخارجية ليس بمنطق المصلحة العليا والأمن القومي للبلاد، ولكن بمنطق المصالح الشخصية، مشيراً إلى «اتفاق إعلان المبادئ» الموقّع عام 2015 بين إثيوبيا ومصر والسودان بشأن سد النهضة، واتفاقية التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية.

وأضاف أن مصر «لا تريد الآن أن تغضب إسرائيل بطبيعة الحال، لا سيما مع تحسن علاقة القاهرة بواشنطن، أخيراً، مع تدخّل الأولى في ملف حفظ الأمن في قطاع غزة، وملف الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى المقاومة الفلسطينية، وجهود الإفراج عنهم، وهي الوساطات التي جعلت الأميركيين يتغاضون عن سياسات النظام المصري في مجال حقوق الإنسان، والذي تعهد الرئيس الأميركي جو بايدن، قبل انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، بعدم التهاون فيه».

وأوضح أن «القاهرة لن تُقدم على خطوة منافسة إسرائيل في ما تعتبره الأخيرة سوقاً لها في الأردن في مجالات الطاقة، والغاز والطاقة»، مشيراً إلى أن «مصر تضربها، بما يتماشى مع تصريحات صدرت في الأسابيع الأخيرة، بشأن تسريع التدريبات والخطوات الإسرائيلية لبناء خيار عسكري ضد إيران. وأشار الموقع إلى أن التركيز في هذا المضمار هو على تطوير قدرات سلاح الجو الإسرائيلي عبر تكثيف التدريبات لمواجهة سيناريوهات مختلفة، يتم بعضها خارج حدود الدولة، لكن التقديرات تشير إلى أن استكمال هذه الاستعدادات وتحويلها إلى قدرات عملياتية يحتاج لأكثر من عام. ولفت التقرير إلى أنه حتى في حال إكمال بناء هذه القوة، فإن تقديرات الجيش لا تشير بشكل قاطع إلى حجم الضرر الذي يمكن لهجمات إسرائيلية أن تسبّبه فعلاً للمشروع النووي الإيراني. وتزامنت هذه التقديرات مع ما أشار إليه أمس كل من ناحوم برنيع في «يديعوت أحرونوت»، وعاموس هرئيل في «هآرتس»، من ضعف احتمالات توجّه إسرائيل إلى تفعيل الخيار العسكري ضد إيران، على الرغم من تكرار مسؤولين إسرائيليين، ولا سيما في المستوى السياسي، الحديث عن أن إسرائيل ستحتفظ بحقها بالدفاع عن نفسها.

> احتلال جديد للبلد
>
> قال المراقب السابق لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن همام سعيد (الصورة)، لوكالة «فرانس برس» أمس، إن «صفقة الكهرباء واقامة مستوطنات من الالواح الزجاجية (الطاقة الشمسية) لمصلحة العدو الصهيوني احتلال جديد للاردن. هذا بيع للاردن». واعلن الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي، الذراع السياسية للاخوان، مراد العضايلة، للوكالة، ان «هذه الاتفاقية عار وخيانة وبيع ورهن لمقدرات الاردن للصهاينة، ولا يمكن القبول بها».
>
>

«تستلزم وجود (تكامل اقتصادي) بين إسرائيل والعرب يستحيل معه التفكير في الحرب، لأنها سوف تضر الجميع وقتها». وأشار إلى أن «فكرة التكامل الاقتصادي بين العرب وإسرائيل، فكرة قديمة طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شيمون بيريز، الذي كان يرى أن حالة العداء بين العرب وإسرائيل لم تصل إلى حد العداء الذي كان بين الأوروبيين في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومع ذلك أنشأ الأوروبيون السوق المشتركة قبل تأسيس الاتحاد الأوروبي، والتي كانت سبباً في تحقيق السلام بينهم». وأوضح أن «بيريز كان يعتبر أن حالة الحرب الدائمة ستجعل العرب نداً لإسرائيل، بينما تحقيق تكامل اقتصادي يكون لإسرائيل اليد العليا فيه هو الأفضل بالنسبة لهم».

وشكك الدبلوماسي في الأنباء التي تحدثت عن أن السعودية سعت لوقف صفقة التعاون في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وتحلية المياه، وأن الإمارات وإسرائيل تمكنتا من التفاوض على الصفقة بسبب إبرامهما لـ«اتفاقيات ابراهام» (اتفاقيات التطبيع) العام الماضي، بينما عدم امتلاك السعوديين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل أدى لاستبعادهم، قائلاً إن «مثل هذه الأنباء يكون هدفها في الغالب الضغط على السعودية من أجل الانخراط في علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مثل الإمارات والبحرين».

وكان موقع «أكسيوس» الأميركي قد نقل عن مسؤولين إسرائيليين اثنين ومصدر آخر القول إن «الحكومة السعودية ضغطت على الإمارات للتراجع عن صفقة كبيرة لتوليد الطاقة الشمسية مع إسرائيل والأردن». وذكرت المصادر الثلاثة، بحسب الموقع، أن المسؤولين السعوديين «كانوا مستائين لأنهم شعروا بأن الصفقة فوضت خطط ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لقيادة المنطقة في ما يتعلق بالمناخ من خلال مبادرته الشرق الأوسط الأخضر».

وفي السياق، قال خبير مصري في الطاقة والمياه، مفضّلاً عدم نشر اسمه، إن «إسرائيل تسعى بالتعاون مع الإمارات للسيطرة على (بيزنس) تحلية المياه في المنطقة»، مضيفاً أن «جزءاً من خطة حصار مصر بأزمة سد النهضة هدفه دفعها لشراء تكنولوجيا تحلية المياه من إسرائيل والإمارات، حتى لو لم تتأثر حصة مصر من مياه النيل، وسوف تفرض عليها المياه المحلاة».

الحدث

تنظر الأحزاب البارزة في الجزائر إلى الانتخابات المحلية اليوم السبت ضمن سياق الاستعداد للانتخابات الرئاسية والنيابية، فالسيطرة على المجالس المحلية تضمن توسيع قاعدة الحزب الشعبية، فيما تتركز هواجس السلطة على نسبة التصويت

الانتخابات المحلية الجزائرية

بين رهانات المشاركة والتأسيس للاستحقاق البرلماني

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

يتوجّه الجزائريون اليوم السبت إلى صناديق الاقتراع للمرة الرابعة منذ الحراك الشعبي في فبراير/شباط 2019، لاختيار أعضاء المجالس البلدية والولائية، في انتخابات محلية تأتي وسط قلق لدى المجتمع السياسي بشأن قدرة السلطة المستقلة للانتخابات على ضمان نزاهة هذا الاستحقاق، خصوصاً بسبب طابعه المحلي، الذي تتداخل فيه عوامل سياسية واجتماعية معقّدة، ومخاوف من استمرار العزوف الكبير للناخبين، لا سيما في ظل أزمة اجتماعية وغلاء الأسعار، وتراجع مؤشرات الأمل في التغيير السياسي لدى عموم الجزائريين بعد الحراك الشعبي.

ويتنافس في هذه الانتخابات، التي دعي للتصويت فيها 23,7 مليون ناخب، 40 حزباً سياسياً على المجالس المحلية في 1541 بلدية، أبرزها سبعة أحزاب، هي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي (موالاة)، وحركة البناء الوطني وجبهة المستقبل وصوت الشعب (من الحزام الحكومي)، وحركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية من كتلة المعارضة، والتي كانت قاطعت المسار الانتخابي بعد الحراك، إضافة إلى قوائم المستقلين. وكما ستتنافس على مقاعد المجالس الولائية في 58 ولاية، بينها 10 ولايات جديدة، ستتشكل فيها مجالس ولائية للمرة الأولى بعد فصلها عن الولايات الأم، فيما استمرت أحزاب أخرى في خيار المقاطعة، مثل العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

ولن تجرى الانتخابات في ثماني بلديات لم تتقدم فيها أي قائمة، في ولايتي تيزي وزو وبجاية شرقي الجزائر. وتنتج سلطة الانتخابات إلى تنظيم انتخابات جزئية فيها خلال الأشهر المقبلة، فيما تخوض قوائم مفردة تتبع أحزاباً ومستقلين، الانتخابات من دون أي منافسة من قوائم أخرى، في 45 بلدية تقدمت فيها قائمة وحيدة، وهو ما يعني مسبقاً فوزها بكامل المقاعد في المجلس البلدي. ويجري الانتخاب هذه المرة وفق نظام القائمة المفتوحة. ويمكن للناخب أن يختار من قائمة واحدة فقط، من يريد من المرشحين الذين يصوّت لصالحهم. وكان السكان البدو الرحل قد بدأوا التصويت منذ الأربعاء الماضي في مكاتب متنقلة، إذ ينص القانون على السماح بتصويتهم 72 ساعة من موعد الاقتراع العام، في عشر ولايات في الصحراء وعلى الحدود، تنتقل إليهم مكاتب التصويت.

ومقارنة مع باقي الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر، تبدو الانتخابات المحلية الأقل أهمية بالنسبة للسلطة والأحزاب، بخلاف انتخابات الرئاسة والبرلمان، لكونها مؤسسات حكم محلي محدودة الصلاحيات ومتجاوزة، ويهيمن على قرارها حكّام المقاطعات والولايات الذين تعيّنهم الرئاسة. لكن هذه الانتخابات هي الأكثر أهمية بالنسبة للمواطن، إذ تنبثق منها المجالس الولائية والبلدية، وهي الأكثر قرباً من المواطنين بصفتها المشرفة بشكل مباشر على الشؤون الخدمية والحياتية للجزائريين. أما الأحزاب السياسية البارزة، فتنظر خلال هذا الاستحقاق إلى أفق أبعد، وضمن سياق آخر من الحسابات تتطاول الانتخابات الرئاسية لعام 2024، وبدرجة أكثر التركيز على الانتخابات النيابية المقررة عام 2025، إذ إن السيطرة على المجالس المحلية تضمن توسيع قاعدة الحزب في العمق الشعبي، وما يحققه منتسبو الحزب في هذه المجالس، لجهة تنمية البلديات وخدمة السكان، سيظهر بوضوح في الاستحقاقات المقبلة، إذ تستفيد هذه الأحزاب من ذلك لصالح توسيع وعائها الانتخابي. ولن تتوانى الأحزاب عن استخدام جهد منتخبيها في المجالس المحلية كقاعدة للقوز بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان المقبل، وضمان حضور أكبر في التشكيل الحكومي، إضافة إلى أن أي نجاح عملي لمنتخبيها، سيوفر لها أساساً لتركيز وجودها وتوسيع قاعدتها الشعبية.

وعلى صعيد آخر، بالنسبة لعدد قليل من الأحزاب الجزائرية المتميزة بالنضالية والعمل المؤسسي، كحركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية، فإن وجود كوادرها في المجالس المنتخبة، يمثل فرصة لتدريب منتخبيها على العمل السياسي والإداري والنيابي، استعداداً للدفع بهم في الاستحقاقات السياسية والانتخابية المقبلة.

لكن أحزاباً سياسية قادمة حديثاً إلى المشهد في الجزائر، وكانت قد حققت حضوراً لافتاً في الانتخابات النيابية الماضية، تراهن خلال الانتخابات المحلية على تكريس تقدّمها في المشهد، وتسعى لتأكيد جدارتها بالنتائج التي حققتها في البرلمان، على غرار حركة البناء الوطني (منشقون عن مجتمع السلم)، وبشكل أكبر جبهة المستقبل (منشق عن جبهة التحرير)، وحزب صوت الشعب الذي يشارك للمرة الأولى في الانتخابات المحلية. وهو رهان دفع هذه الأحزاب إلى حالة من الاستقطاب العشوائي للمرشحين، بغض النظر عن أي علاقة نضالية أو تطابق أفكارهم السياسية مع خيارات الحزب.

وتعد انتخابات تشكيل مؤسسات الحكم المحلي هذه السابعة منذ بدء عهد التعددية السياسية، بعد انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 1988، لكنها الأولى من نوعها التي تجري بعد الحراك الشعبي الذي أطاح بنظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. وهي رابع استحقاق انتخابي يجري منذ الحراك بعد انتخابات الرئاسة في ديسمبر/كانون الأول 2019، والاستفتاء على الدستور الجديد في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، والانتخابات النيابية في يونيو/حزيران الماضي، وهي أول انتخابات محلية تجرى تحت إشراف هيئة مستقلة للانتخابات، تتولى إدارة كامل العملية، بعدما كانت وزارة الداخلية هي التي تشرف على هذه الانتخابات حتى 2017.

لكن الكثير من الأحزاب السياسية باتت تشكك بوضوح في جدوى هذه السلطة المستقلة. إذ فتحت هذه الانتخابات، منذ الإعلان عن فتح باب الترشيحات ثم الإعلان عن قوائم المرشحين وبعدها الحملة الانتخابية، الباب واسعاً لنقاش عام حول مدى قدرة الهيئة المستقلة للانتخابات على ضمان نزاهة وشفافية الصندوق والاستحقاق الانتخابي وحماية إرادة الناخبين. وتعرضت الهيئة إلى موجة انتقادات كبيرة لم تطلها من قبل أحزاب المعارضة فحسب، بل كانت أكبر الانتقادات من قبل أحزاب الموالاة، كجبهة التحرير الوطني التي اتهمتها بالخضوع للإدارة، والتجمع الوطني الديمقراطي الذي طالب بتطهير الهيئة وإعادة تشكيلها مجدداً، فيما اعتبرت حركة مجتمع السلم المعارضة أن الهيئة تخضع لتسيير الأجهزة الأمنية.

ويُظهر ذلك بوضوح تفكير الأحزاب السياسية المبكر في حسابات الانتخابات النيابية والمحلية المقبلة لعام 2025، لتجنّب تكرار الأخطاء نفسها وحماية مرشحيها من الإقصاء الإداري. وفي السياق، شكّلت هذه الانتخابات حالة إجماع سياسي واضح، بشأن الضرورات السياسية والتقنية لمراجعة القانون الانتخابي، لتضييق منافذ تسلل السلطة الإدارية والأمنية إلى عمل السلطة المستقلة للانتخابات. لكن النقاش المركزي انصب أكثر على مراجعة قانون البلدية والولاية لتوسيع صلاحيات المجالس البلدية، والحد من سيطرة حكّام المقاطعات والولايات الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، وتدخّلهم في عمل المجالس البلدية التي ينتخبها الشعب.

في المقابل، تتركز هواجس السلطة السياسية على مسألة نسبة التصويت والمشاركة الشعبية في هذه الانتخابات، وإنهاء حالة العزوف الانتخابي التي شهدتها على الأقل الاستحقاقات الانتخابية الثلاثة التي جرت بعد الحراك الشعبي، إذ لم تتجاوز 24 في المائة خلال الاستفتاء على الدستور في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، ونسبة 30,20 في المائة في الانتخابات النيابية التي جرت في يونيو/حزيران الماضي. وتأمل السلطة أن تسهم طبيعة الانتخابات المحلية وقرب المرشحين في كل البلديات من الناخبين، في دفعهم إلى التصويت، إضافة إلى أن عودة منطقة القبائل (ذات الغالبية من السكان الأمازيغ) إلى المشاركة الانتخابية، خصوصاً مع مشاركة جبهة القوى الاشتراكية، الحزب المركزي في المنطقة، وتراجع القوى المناوئة للانتخابات، سيرفعان بشكل واضح نسبة التصويت.

دعي أكثر من 23 مليون جزائري للتصويت في الانتخابات (العربي الجديد)

الصندوق هو الحاكم

قال رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات محمد شرفي (الصورة)، خلال تفقده أمس الجمعة عدداً من مراكز الاقتراع في العاصمة، إن «اختيارات الناخبين ستحترم بالكامل، والصندوق هو الحاكم في الجزائر الجديدة، ومن يختاره الشعب عن طريق الصندوق هو الذي يتولى المسؤولية». وأضاف: «أصبحت لدينا كهيئة الخبرة الكاملة لتسيير الانتخابات، وهذه الانتخابات هي فرصة مهمة للناخبين لاختيار ممثليهم، وسنستكمل معهما مسار تركيز المؤسسات».

شرق غرب

غروندبرغ: لمضاعفة الجهود لتسوية الخلافات اليمنية

دعا المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، أمس الجمعة، إلى مضاعفة الجهود الدولية لتسوية الخلافات بين أطراف النزاع عبر المفاوضات. وقال مكتب غروندبرغ إن الأخير اختتم (أول من أمس) زيارة إلى موسكو، ناقش فيها مع المسؤولين الروس «الحاجة إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع اليمني»، معرباً عن قلقه من التصعيد العسكري في مأرب. واعتبر أن «مضاعفة الجهود الدولية أمر أساسي لإقناع جميع الأطراف بضرورة تسوية الخلافات بالمفاوضات». (الأناضول)

الطيران الروسي يقصف البادية السورية

كثفت الطائرات الحربية الروسية أمس الجمعة غاراتها على البادية السورية، بالتوازي مع تصعيد تنظيم «داعش» من هجماته على قوات النظام والمليشيات الموالية لها في المنطقة. وشنّت الطائرات الحربية الروسية أمس نحو 20 غارة على مواقع في باديتي التبني والبوكمال بريف دير الزور، ما تسبب في مقتل 8 من عناصر «داعش»، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان. (العربي الجديد)

ابي احمد: جبهة تيغراي لن تستطيع مواجهتنا

أكد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، أمس الجمعة، أن قوات «جبهة تحرير تيغراي»، التي يشن عليها عملية عسكرية منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، لن تستطيع مواجهة القوات الحكومية، مشيراً في أول ظهور تلفزيوني له من على جبهة القتال إلى أن قوات الحكومة تمكنت من استعادة مناطق عدة من يد التيغريين أخيراً. وقال إن مديرية سفرا في إقليم عفر، باتت استعادتها وشيكة. (العربي الجديد)

تقرير

مفوضية حقوق الإنسان العراقية: عودة مطلوبة

على الرغم من المآخذ الكثيرة على عملها، استعادت مفوضية حقوق الإنسان في العراق نشاطها، متحدية عدم اختيار أعضاء جدد لها من قبل البرلمان السابق، ما يشكل عاملاً إيجابياً وضرورياً في ظلّ الأزمات التي تعاني منها البلاد

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

استأنفت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق عملها مجدداً، بعد أشهر عدة على إيقافه إثر انتهاء ولاية أعضائها البالغة أربع سنوات، إذ ينص القانون على انتخاب مجلس جديد للمفوضية من قبل البرلمان العراقي، إلا أن حلّ البرلمان السابق قبيل إجراء الانتخابات التشريعية في البلاد في 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حيّد عمل هذه المؤسسة التي كلّفها الدستور مراقبة الجانب الحقوقي في العراق طوال الفترة الماضية. وأصدرت مفوضية حقوق الإنسان في العراق، السبت الماضي، بياناً هو الأول من نوعه لها منذ أشهر، قالت فيه إن رئاسة الجمهورية رفضت التصديق على قرار إنهاء عملها، لإخفاق البرلمان في التصويت على مرسوم جديد لها. ووفقاً للبيان، فإن «رئاسة الجمهورية أوصت أيضاً باستمرار عمل مجلس المفوضية إلى حين تشكيل المجلس الجديد». كما تحدث البيان عن «استمرار الانتهاكات الموجودة والمتزايدة لحقوق الإنسان في العراق، والذي من المحتمل أن يؤثر على تصنيف المفوضية دولياً». وأكدت مصادر في مجلس المفوضين بمفوضية حقوق الإنسان في بغداد، أمس الجمعة، لـ«العربي الجديد»، أن الأسبوع المقبل سيشهد اجتماعاً لأعضاء مفوضية حقوق الإنسان بعد استعادة صفتهم الرسمية، متحدثة عن «استئناف عمليات الرصد الحقوقي وإعداد التقارير والمواقف المتعلقة بملف حقوق الإنسان في العراق، مع إصدار توجيهات بصرف مرتبات أعضاء المفوضية المتأخرة».

وانتهت فترة ولاية أعضاء مفوضية حقوق الإنسان البالغ عددهم 11 عضواً في 20 يوليو/تموز الماضي، بعد إكمالهم فترة عمل امتدت أربع سنوات. ويقضي القانون أن يتولى البرلمان التصويت على أعضاء جدد للمفوضية، إلا أن مشاكل سياسية متعلقة بملف المحاصصة الحزبية والطائفية في اختيار الأعضاء، حالت دون ذلك إلى حين انتهاء عمر البرلمان، وبسبب محدودية أعضاء مجلسها الذي خوّله القانون

> المفوضية ستباشر خطة عمل جديدة لرصد الانتهاكات

صلاحيات رقابية واسعة، ظلّت المفوضية طوال السنوات الماضية مقيّدة، إذ كانت الكتل البرلمانية تضر على تمرير أسماء الأعضاء من خلالها، ومن ثم التصويت عليهم، بواقع عضو عن الأقليات الدينية والعشرة الآخرين من المكونات الرئيسية الثلاثة في البلاد.

وتعد مفوضية حقوق الإنسان في العراق، إحدى الهيئات المستقلة التي تأسست في عام 2008، وترتبط عملياً بالبرلمان. ومهمة المفوضية رصد الانتهاكات الحقوقية في البلاد، وتلقي الشكاوى والتحقيق فيها، ورفع الدعاوى القضائية ضد المتورطين بجرائم العنف المختلفة، ومراقبة عمل السجون ومراكز الإصلاح، وأداء عمل المؤسسات الأمنية والعسكرية في الجانب الحقوقي.

وأكد عضو مجلس المفوضين في المفوضية، فاضل الغراوي، أن «المفوضية ستباشر تنفيذ خطة عمل جديدة، أقرتها أخيراً، تتعلق برصد وتوثيق كافة انتهاكات حقوق الإنسان، وتنظيم العلاقة الإيجابية بين مؤسسات الدولة، والتعاون مع الوكالات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان والأمم المتحدة»، مضيفاً أنها «ستسعى بكل جهدها إلى تنفيذ متطلبات دعم ونشر وتعديل واقع حقوق الإنسان في العراق».

وشدّد الغراوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، على أنه «سيتم أيضاً العمل خلال هذه الفترة على إصدار التقارير الرسمية، خصوصاً التقرير السنوي لحقوق الإنسان في العراق، وتنظيم كل التفاصيل الأخرى، وإجراء الزيارات الميدانية إلى مؤسسات الدولة، للوقوف على واقع حقوق الإنسان فيها»، مشيراً إلى «أننا سنناقش أيضاً خطتنا السنوية للسنة المقبلة، والتي تتضمن فعاليات كانت قد توقفت بسبب جائحة كورونا والمشاكل الحاصلة في البلد». ودافع عضو المفوضية عن عملها، مؤكداً أنه «لا يمكن التأثير عليه من قبل بعض الجهات». ورأى أن المفوضية «عملت في كل الأجواء السابقة، وكانت مهنية، وقدّمت مواقف مهمة ابتعدت عن مجال التأثير في المحيط السياسي باعتبارها جهة رقابية».

وعلى الرغم من المآخذ العديدة على عمل المفوضية في ما يتعلق برصد الانتهاكات الحقوقية لقوائل مسلحة ومليشيات ناشطة، عدا عن ملف السجون وتقارير التعذيب فيها، إلا أن سياسيين عراقيين يعتبرون أن «وجودها أفضل بكل الحالات»، بحسب تعبير عضو التيار المدني أحمد حقي. واعتبر حقي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن المفوضية «مقيّدة في عملها بسبب المحاصصة الطائفية والحزبية التي يتم على أساسها اختيار أعضائها»، مضيفاً أنه «لا يُسمح لها بترصد كل شيء، ولها سقف محدود»، ومذكراً بأن «عمليات قمع التظاهرات وقتل الناشطين المدنيين على يد مليشيات معروفة، هو دليل على ذلك».

ورحّب القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، ماجد شنكالي، بعودة عمل المفوضية، لكنه لم يستبعد محاولات التأثير عليها سياسياً من قبل بعض الأطراف. وقال شنكالي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «حل المفوضية من قبل البرلمان السابق كان خطوة غير مهنية، لأن عدم وجود مفوضية في هذا الوقت ولّد فراغاً كبيراً لجهة متابعة الكثير من التفاصيل المهمة التي تحصل في العراق، والتي تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان». ورأى أنه «على الرغم من أن عمل المفوضية لم يكن بمستوى الطموح، إلا أنها أصدرت مواقف وبيانات بشأن النازحين والتظاهرات وغير ذلك من ملفات انتُهكت فيها حقوق الإنسان، وهو أمر مهم بالنسبة لبلد كالعراق». وشدّد على أن «وجود المفوضية ضروري جداً، ويقدّم انطباعاً جيداً عن العراق ورعايته لحقوق الإنسان، وهي مسألة تحظى باهتمام دولي». واعتبر أنه «حتى لو تعرضت المفوضية إلى ضغوط معينة، إلا أنها ستُعرّف المجتمع الدولي بالملف الحقوقي في العراق، وسيكون لديها تعاون مع المنظمات الدولية، وهنا تكمن أهميتها، خصوصاً في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد».

أما القيادي في الحزب الشيوعي العراقي، جاسم الحلفي، فأكد أن الجهات التي تتابع ملف حقوق الإنسان في العراق تتعرض للتضييق من قبل الأطراف المتنفذة. وقال الحلفي لـ«العربي الجديد»، إن «قرار حلّ المفوضية دلّ على عجز البرلمان وعدم متابعته لمهامه، وإذا كان عمر المفوضية قد انتهى فعلاً، فمن المفترض على البرلمان أن يناقش الملف قبل قرار حلّها، وأن يشكّل مفوضية جديدة قبل ذلك». واعتبر الحلفي أن «حل المفوضية من دون تشكيل مفوضية جديدة محاولة لإنهاء الصوت المتفرد بمتابعة حقوق الإنسان، إذ شهدنا أن المفوضية رصدت العديد من الانتهاكات وحالات الخطف وملف المهجرين بتقارير اتسمت بالحيادية والإنصاف».

رصدت المفوضية انتهاكات كثيرة خلال التظاهرات (مرتضى السوداني/الأناضول)

الحدث

ابتزاز سياسي جديد بين البلدين في مرحلة ما بعد بريكست

مأساة المانش بين فرنسا وبريطانيا

فيما ترتفع أصوات المنظمات الإنسانية لعدم تحويل قناة المانش بين بريطانيا وفرنسا إلى مقبرة مفتوحة للمهاجرين، على غرار المتوسط، عاد التجاذب السياسي بين البلدين، إلى أوجه، على خلفية مأساة غرق في القناة، وعكس سوء إدارة البلدين لخلافا تهما ما بعد بريكست، وحجم الابتزاز من كلا الطرفين، بقضية إنسانية

رفضت فرنسا عرضاً بريطانيا لإرسال الشرطة وحرس الحدود

تعتبر الأزمة خزان دعاية لليمين المتطرف الفرنسي

باريس، لندن ـ **العربي الجديد**

لم تمض 24 ساعة على تبادل المفردات الدبلوماسية بين فرنسا وبريطانيا، إثر غرق 27 مهاجراً غير نظاميين في قناة المانش بين البلدين، وإعلان التوافق على تعزيز الإجراءات المشتركة لمنع تكرار المأساة، حتى عاد التوتر ليخيم بين باريس ولندن، بعدما أضحى تكراره أيضاً، نغمة شبه دائمة، وقصة «قلوب ممتلئة» بين الطرفين، فاقمها الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي «بريكست». وإذا كان من الممكن إلقاء اللوم في المأساة، التي أعادت تسليط الضوء على قضية عنوانها الهجرة شمالاً لشعوب مضطهدة وفقيرة ومعدومة، على عوامل عدة، وصولاً حتى إلى «القوارب الصينية الرديئة»، إلا أن السياسة تلعب دورها الأساسي في تحريك المأساة، إذ تحمل عناوين عدة، منها الابتزاز وسوء التنسيق والتلكؤ من قبل كلا البلدين في معالجة أزمة متفاقمة، حوّلت قناة المانش إلى مقبرة مفتوحة. وإذا كان الفرنسيون يلقون اللوم في حادثة الغرق، وفي ظاهرة المهربين للبشر التي تحولت إلى «صناعة متقدمة» بعد بريكست، على البريطانيين، فإن المنظمات الإنسانية تدرك جيداً أن هذه الورقة الفرنسية، تستخدم أيضاً من قبل باريس، كأداة ضغط على لندن، في ملفات أخرى، ومنها الصيد البحري، الذي يعتبر ملفاً حيوياً فرنسياً. وطالما أن المهاجرين غير النظاميين يتجهون إلى بريطانيا، ولن يبقوا على الأراضي الفرنسية، فإن الورقة التي تدفع فرنسا إلى الضغط على بريطانيا، لإعادة ترتيب ملف طلب اللجوء، ترضي بدورها اليمين المتطرف الفرنسي، في موسم انتخابي رئاسي، وقد تكون عرضة أكثر للضغط مع رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي العام المقبل.

وارتفعت حدة الخطاب الفرنسي تجاه بريطانيا أمس الجمعة، بعد يومين من غرق 27 مهاجراً غير نظاميين على الأقل، بينهم 7 نساء وثلاثة قصر، معظمهم من الأكراد العراقيين والإيرانيين، في بحر المانش، قبالة منطقة كاليه الفرنسية، وهي عنوان آخر للمأساة، فرنسية وحصرية، حيث تحول المهاجرون غير النظاميين إلى مشردين، بعد عمليات تفكيك منظمة لمخيماتهم.

وكانت بريطانيا وفرنسا قد أكدتا الأربعاء رغبتهما في «تعزيز الجهود المشتركة» لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين، وذلك في اتصال هاتفي بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، ودعت فرنسا شركاءها الأوروبيين إلى اجتماع حول موضوع الهجرة غداً الأحد في كاليه. وتعهد ماكرون بأنه لن يسمح بأن تتحوّل القناة إلى «مقبرة»، واتفق مع جونسون على تعزيز الجهود، كما شدّدا على «أهمية الرغبة نفسها، وفق وزيرة الداخلية بريتي باتيل. لكنّ بريطانيا على لسان رئيس وزرائها أشارت إلى أنها تواجه «صعوبات في إقناع بعض من شركائنا، وتحديداً الفرنسيين، بمعالجة الأمور بطريقة مناسبة». أما الإليزيه فقال إنه «يتوقع من البريطانيين التعاون التام والامتناع عن استغلال وضع ماساوي لغايات سياسية». وقال مسؤولون بريطانيون إن جونسون جدّد عرضه إرسال الشرطة وحرس الحدود إلى فرنسا لتسيير دوريات مشتركة قبالة سواحل القناة، علماً أن باريس سبق أن رفضت هذا العرض لأسباب «سيادية». وتساهم جماعات «دفاع وطني» مدنية، في الجهة البريطانية، بمراقبة الحدود متهمة بلادها بالتقصير.

لكن رسالة لجونسون، نشرها على «تويتر» مساء الخميس، جاءت لتزيد التوتر بين الطرفين، إذ طلب من ماكرون، استعادة جميع المهاجرين غير النظاميين، مقترحاً «أن تتوصل إلى اتفاق إعادة قبول ثنائي»، مذكّراً بأن «الاتحاد الأوروبي أبرم اتفاقيات مماثلة مع بيلاروسيا وروسيا». وردّاً عليه، انتقد ماكرون أمس، تصرفات لندن «غير الجدية»، مضيفاً أنه «لا يتم التواصل بين مسؤول وآخر بمسائل كهذه عبر تويتر وعبر رسائل». وارتفعت حدة الخلافات أمس لتعلن باريس إلغاء مشاركة باتيل في الاجتماع المقرر غداً الأحد حول ملف المهاجرين. وفي رسالة وجهها إلى باتيل، رأى وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان أن رسالة جونسون إلى الرئيس الفرنسي بحد ذاتها «تشكل خيبة أمل»، مشدداً على أن قرار نشرها «أسوأ بعد».

وإذا كان تفاقم الأزمة يرتبط بتشديد الرقابة التي يبديها الفرنسيون حيال مرور الشاحنات وتشديد الإجراءات في نفق المانش، ما يعزّز التهريب عبر القوارب، فإن هذه الورقة التي تشهد تشديداً فرنسياً تارة، ثم تراخياً، تعبّر عن سوء إدارة البلدين للمفاتهما المشتركة بعد بريكست. وتعتبر الأزمة خزّان دعاية لليمين المتطرف الفرنسي، علماً أن فرنسا لا تبدو متحمسة لحلّها، إذ فيما تظهر بريطانيا، وكأنها تبدي رغبة أكبر في إغلاق الحدود، تعمل باريس على لعب أوراق بحوزتها، ومنها التلويح بالتراجع عن اتفاقات توكيه الموقّعة عام 2003 في عهد نيكولا ساركوزي، والتي ترى فرنسا أنها حولتها إلى شرطية للحدود البريطانية، وتسمح لبريطانيا برفض طلبات اللجوء بشكل كبير.

ويعد عدد الضحايا الأربعاء أكبر حصيلة قتلى في المانش منذ ارتفاع عدد عمليات العبور عبره في 2018. وكانت ظاهرة «القوارب الصغيرة» عبر المانش، بدأت في 2018، لكنها تفاقمت بشكل غير مسبوق خلال العام الحالي. ومنذ بداية 2021، نجح أكثر من 25 ألف مهاجر غير نظامي، بالوصول إلى إنكلترا، عبر المانش، وجرى إنقاذ 8 آلاف منهم، وإعادتهم إلى الشواطئ الفرنسية. ووفق بيانات وكالة «بي ايه» البريطانية للأنباء، فإن هذا الرقم أكثر بثلاثة أضعاف العدد المسجّل في 2020. وقبل حادث الأربعاء، كانت حصيلة القتلى منذ مطلع العام الحالي غرقاً في المانش، 3 قتلى و4 مفقودين. وفي 2020، قضى 6 أشخاص وفقد 3 آخرون، في مقابل 4 قتلى في 2019. وحذّرت شارلوت كوانتس، رئيسة جمعية «يوتوبيا 56» التي تعمل مع المهاجرين في كاليه، بحسب ما نقلت عنها وكالة «فرانس برس»، من أنه «إذا لم يتم إنشاء ممرات آمنة بين إنكلترا وفرنسا، أو لن تتم تسوية أوضاع هؤلاء الأشخاص في فرنسا، سيكون هناك المزيد من الضحايا عند الحدود».

نحارب شبكات المهربين الذين يستغلون اليأس، ولكن علينا تحسين التعاون الأوروبي»، مطالباً بـ«تعزيز فوري» لوكالة «فرونتكس» الأوروبية. وأظهرت بريطانيا الرغبة نفسها، وفق وزيرة الداخلية بريتي باتيل. لكنّ بريطانيا على لسان رئيس وزرائها أشارت إلى أنها تواجه «صعوبات

تفاقمت أزمة العبور غير النظامي للمهاجرين عبر المانش في 2021 (Getty)

«حصار» فرنسي

بدا صيادون فرنسيون، أمس الجمعة، منع وصول آليات الشحن إلى المحطة في نفق المانش، على الجانب الفرنسي، مطالبين بتسوية نزاعات صيد السمك بعد بريكست. وأغلق الصيادون بعشرات الشاحنات والسيارات الطريق المؤدي إلى المحطة. وقال أوليفييه ليبرتر، رئيس لجنة الصيد الإقليمية، إن الحصار هو «طلقة تحذير»، فيما قال متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إن المملكة المتحدة «أسيئ بخيبة أمل» من الاحتجاج.

متابعة

رسالة أوكرانية لروسيا: مستعدون لأي تصعيد

تحدث زيلينسكي عن إحباط محاولة انقلاب (Getty)

وجّه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي رسالة إلى موسكو، عن استعداد بلاده لأي تصعيد عسكري مع روسيا، التي اتهمها حلف شمال الأطلسي بنشر قوات قتالية على الحدود، ومحذراً من دفعها «ثمن» أي هجوم على كييف. وكانت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي قد أبدت قلقاً في الأسابيع الأخيرة إزاء تحركات الجيش الروسي حول أوكرانيا خشية اجتياح محتمل، فيما نفت موسكو أن يكون لديها أي توجّه نحو منحى كهذا.

وقال زيلينسكي، في مؤتمر صحافي مطول في كييف، أمس الجمعة، «هناك اليوم تهويل بأن الحرب ستبدأ غداً»، مضيفاً: «نحن مستعدّون كلياً لكلّ تصعيد». وتابع: «علينا الاعتماد على أنفسنا، على جيشنا، إنه قوي»، مديناً «أعمال ترهيب» توحي بأن الحرب مع روسيا وشيكة. وشدد زيلينسكي على أن بلاده لن تطلق عملية عسكرية هجومية ضد الانفصاليين في دونباس.

وأعلن الرئيس الأوكراني أن رئيس مكتبه أندري يرماك سيتصل قريباً بالسلطات الروسية، بناء على طلب رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. وقال: «إنهم يريدون أن تجرى اتصالات بين إدارتنا والإدارة الروسية. أعتقد أن (يرماك) سيتصل بهم في المستقبل القريب. نحن بالتأكيد لسنا ضد» هذا الأمر.

وأعلن زيلينسكي أن أوكرانيا اكتشفت محاولة انقلاب كان من المقرر أن تتم الأسبوع المقبل. ولم يقدم الرئيس الأوكراني معلومات عن محاولة الانقلاب، كما أنه لم يتهم روسيا مباشرة بالوقوف خلفها، فيما سارع المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إلى نفي أي دور لموسكو في هذا الأمر، مؤكداً أن موسكو لا تتعامل أبداً مع مثل هذه الأمور.

وقال زيلينسكي: «لدينا تحديات ليس فقط من الاتحاد الروسي والتصعيد المحتمل - لدينا تحديات داخلية كبيرة. وقد تلقيت معلومات تفيد بأن انقلاباً سيجري في بلادنا يومي 1 و2 ديسمبر/كانون الأول» المقبل، مشيراً إلى أن الاستخبارات الأوكرانية تملك تسجيلات صوتية لاجتماع بين مسؤولين روس وأوكرانيين يناقشون خطة لانقلاب يزعم أن رجل الأعمال الثري رينات أحمدوف موله. وقال إنه «ينجر إلى هذه الحرب. أعتقد أنه بدأ ذلك، وأعتقد أن هذا خطأ كبير».

وكان رئيس الاستخبارات العسكرية الأوكرانية كيريلو بودانوف أعلن، في مقابلة مع الصحيفة الأميركية «ميليتري تايمز» نشرت الأحد الماضي، أن روسيا حشدت نحو 92 ألف جندي عند الحدود الأوكرانية، متوقعاً هجوماً في أواخر يناير/كانون الثاني أو مطلع فبراير/شباط المقبلين. وقد يتخلل الهجوم المتوقع، وفق بودانوف، ضربات جوية وقصف مدفعي، تليها هجمات جوية وبرمائية، لا سيّما على ماريوبول، بالإضافة إلى توغّل أصغر في الشمال عبر بيلاروسيا المجاورة.

وحذّر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبيرغ، أمس الجمعة، روسيا من استخدام القوة ضد أوكرانيا، مشيراً في مؤتمر صحافي إلى أن ذلك «سيكون له ثمن باهظ» في حال قيام الطرف الروسي بهذا الأمر. وكشف أن الجيش الروسي حشد دبابات وقوات قتالية وأسلحة ثقيلة قرب الحدود مع أوكرانيا.

(فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

قرغيزستان: اعتقال 15 شخصاً «خططوا لانقلاب»

أعلنت الأجهزة الأمنية في قرغيزستان، أمس الجمعة، توقيف 15 شخصاً للاشتباه في تحضيرهم لانقلاب، وذلك قبل يومين من الانتخابات التشريعية المقررة غداً الأحد. وقالت مفوضية الدولة للأمن القومي، إن الموقوفين يُشتبه في أنهم خططوا لتمهيد الطريق أمام انقلاب من خلال زرع الفوضى عبر تنظيم تظاهرات تضم «ألف شاب يتسمون بالعدائية» للاحتجاج على نتائج الاقتراع، موضحة أن المجموعة «كانت تخطط لتنظيم تظاهرات واسعة في العاصمة بشكيك، ومن ثم السعي إلى تدهور الوضع».

(فرانس برس)

أستراليا «قلقة» من أفعال الصين

قال وزير الدفاع الأسترالي بيتر دانون (الصورة)، أمس الجمعة، إن أفعال الصين «المقلقة» لا تتفق مع ترويجها للسلام في المنطقة. وجاء كلام دانون بعد تتبع سفينة للبحرية الصينية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأستراليا. وضرب الوزير أمثلة على أفعال للصين، هي عسكرة بحر الصين الجنوبي وعدائيتها تجاه تايوان، وسن قانون للأمن القومي في هونغ كونغ، فيما اعتبرت السفارة الصينية في كانبيرا أنه يحرف سياسة بكين الخارجية.

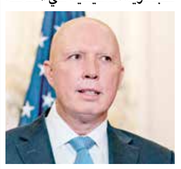

(رويترز)

مطالبة أوروبية بوقف التعامل مع «فاغنر»

حضّ البرلمان الأوروبي، أول من أمس الخميس، الدول التي تعاملت مع مجموعة المرتزقة الروسية «فاغنر» على وقف أي علاقة لها معها. وفي نص غير ملزم تم تبنيه بـ585 صوتاً، مع اعتراض 40 وامتناع 43، طالب النواب الأوروبيون «بالحاح كل الدول التي تلجأ إلى خدمات مجموعة فاغنر وفروعها، وخصوصاً جمهورية أفريقيا الوسطى، بقطع أي صلة مع المجموعة والعاملين فيها»، منددين «بشدة بالجرائم المشينة» لهذه المجموعة.

(فرانس برس)

بوتين يزور الهند الشهر المقبل

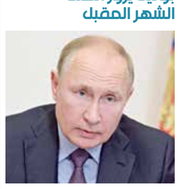

يعتزم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة) زيارة الهند في 6 ديسمبر/كانون الأول المقبل، بحسب الكرملين. وقالت الرئاسة الروسية، إن بوتين سيلتقي رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لمناقشة «مواصلة تطوير العلاقات» بين البلدين، و«قضايا دولية مختلفة وعملهما داخل مجموعة الـ20 والبريكس ومنظمة شنغهاي»، علماً أن بيع روسيا للهند أنظمة الدفاع الجوي إس 400 يرجح أن يكون أيضاً في صلب المحادثات.

(فرانس برس)

اليابان تعزز ميزانيتها الدفاعية

وافق مجلس الوزراء الياباني، أمس الجمعة، على طلب 770 مليار ين (6,8 مليارات دولار) لميزانية دفاع إضافية حتى مارس/آذار المقبل، لتسريع شراء الصواريخ والصواريخ المضادة للغواصات وأسلحة أخرى، وسط مخاوف من تصعيد الأنشطة العسكرية للصين وروسيا وكوريا الشمالية. وقالت وزارة الدفاع إن الحزمة مصممة لتسريع نشر بعض المعدات الرئيسية من طلب ميزانية 2022.

(أسوشييتد برس)

متابعة

مشرعون أميركيون يتحدون الصين بزيارة تايوان

يتجه الوضع بين واشنطن وبكين لمزيد من التأزم، مع مواصلة مشرعين أميركيين زيارة تايوان، على الرغم من تصاعد تحذيرات بكين من أن هذا الأمر يمثل «لعبا بالنار»

في خطوة ستزيد من الاحتقان بين بكين وواشنطن، تحدى خمسة نواب أميركيين كل التحذيرات الصينية، والتقوا رئيسة تايوان تساي إنغ ون، وذلك بعد أيام من دعوة واشنطن تايبيه للمشاركة في «قمة الديمقراطية» الافتراضية، التي سيعقدها الرئيس الأميركي جو بايدن، في 9 و10 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وكان الاختلاف بين بكين وواشنطن ظهر خلال القمة عبر الفيديو التي جمعت أخيراً بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ. ففي حين أكد بايدن، بحسب بيان للبيت الأبيض وقتها، دعم واشنطن لسياسة «صين واحدة»، فإنه شدد، في المقابل، على رفضه التحركات الأحادية (الصينية) لتغيير الوضع القائم حالياً أو زعزعة الاستقرار والسلام في مضيق تايوان». في المقابل، نقلت وكالة «شينخوا» الصينية عن شي جين بينغ تحذيره من أن أولئك الذين يسعون إلى الاستقلال في تايوان، ومؤيديهم في الولايات المتحدة، «يلعبون بالنار».

وتأتي زيارة المشرعين الأميركيين، من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، إلى الجزيرة التي تتمتع بحكم ذاتي، في الوقت الذي تصاعدت فيه التوترات بين تايوان والصين إلى أعلى مستوى لها منذ عقود، وسوء التنسيق والتلكؤ من قبل كلا البلدين في معالجة أزمة متفاقمة، حوّلت قناة المانش إلى مقبرة مفتوحة. وإذا كان الفرنسيون يلقون اللوم في حادثة الغرق، وفي ظاهرة المهربين للبشر التي تحولت إلى «صناعة متقدمة» بعد بريكست، على البريطانيين، فإن المنظمات الإنسانية تدرك جيداً أن هذه الورقة الفرنسية، تستخدم أيضاً من قبل باريس، كأداة ضغط على لندن، في ملفات أخرى، ومنها الصيد البحري، الذي يعتبر ملفاً حيوياً فرنسياً. وطالما أن المهاجرين غير النظاميين يتجهون إلى بريطانيا، ولن يبقوا على الأراضي الفرنسية، فإن الورقة التي تدفع فرنسا إلى الضغط على بريطانيا، لإعادة ترتيب ملف طلب اللجوء، ترضي بدورها اليمين المتطرف الفرنسي، في موسم انتخابي رئاسي، وقد تكون عرضة أكثر للضغط مع رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي العام المقبل.

وارتفعت حدة الخطاب الفرنسي تجاه بريطانيا أمس الجمعة، بعد يومين من غرق 27 مهاجراً غير نظاميين على الأقل، بينهم 7 نساء وثلاثة قصر، معظمهم من الأكراد العراقيين والإيرانيين، في بحر المانش، قبالة منطقة كاليه الفرنسية، وهي عنوان آخر للمأساة، فرنسية وحصرية، حيث تحول المهاجرون غير النظاميين إلى مشردين، بعد عمليات تفكيك منظمة لمخيماتهم.

وكانت بريطانيا وفرنسا قد أكدتا الأربعاء رغبتهما في «تعزيز الجهود المشتركة» لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين، وذلك في اتصال هاتفي بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، ودعت فرنسا شركاءها الأوروبيين إلى اجتماع حول موضوع الهجرة غداً الأحد في كاليه. وتعهد ماكرون بأنه لن يسمح بأن تتحوّل القناة إلى «مقبرة»، واتفق مع جونسون على تعزيز الجهود، كما شدّدا على «أهمية الرغبة نفسها، وفق وزيرة الداخلية بريتي باتيل. لكنّ بريطانيا على لسان رئيس وزرائها أشارت إلى أنها تواجه «صعوبات في إقناع بعض من شركائنا، وتحديداً الفرنسيين، بمعالجة الأمور بطريقة مناسبة». أما الإليزيه فقال إنه «يتوقع من البريطانيين التعاون التام والامتناع عن استغلال وضع ماساوي لغايات سياسية». وقال مسؤولون بريطانيون إن جونسون جدّد عرضه إرسال الشرطة وحرس الحدود إلى فرنسا لتسيير دوريات مشتركة قبالة سواحل القناة، علماً أن باريس سبق أن رفضت هذا العرض لأسباب «سيادية». وتساهم جماعات «دفاع وطني» مدنية، في الجهة البريطانية، بمراقبة الحدود متهمة بلادها بالتقصير.

لكن رسالة لجونسون، نشرها على «تويتر» مساء الخميس، جاءت لتزيد التوتر بين الطرفين، إذ طلب من ماكرون، استعادة جميع المهاجرين غير النظاميين، مقترحاً «أن تتوصل إلى اتفاق إعادة قبول ثنائي»، مذكّراً بأن «الاتحاد الأوروبي أبرم اتفاقيات مماثلة مع بيلاروسيا وروسيا». وردّاً عليه، انتقد ماكرون أمس، تصرفات لندن «غير الجدية»، مضيفاً أنه «لا يتم التواصل بين مسؤول وآخر بمسائل كهذه عبر تويتر وعبر رسائل». وارتفعت حدة الخلافات أمس لتعلن باريس إلغاء مشاركة باتيل في الاجتماع المقرر غداً الأحد حول ملف المهاجرين. وفي رسالة وجهها إلى باتيل، رأى وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان أن رسالة جونسون إلى الرئيس الفرنسي بحد ذاتها «تشكل خيبة أمل»، مشدداً على أن قرار نشرها «أسوأ بعد».

وإذا كان تفاقم الأزمة يرتبط بتشديد الرقابة التي يبديها الفرنسيون حيال مرور الشاحنات وتشديد الإجراءات في نفق المانش، ما يعزّز التهريب عبر القوارب، فإن هذه الورقة التي تشهد تشديداً فرنسياً تارة، ثم تراخياً، تعبّر عن سوء إدارة البلدين للمفاتهما المشتركة بعد بريكست. وتعتبر الأزمة خزّان دعاية لليمين المتطرف الفرنسي، علماً أن فرنسا لا تبدو متحمسة لحلّها، إذ فيما تظهر بريطانيا، وكأنها تبدي رغبة أكبر في إغلاق الحدود، تعمل باريس على لعب أوراق بحوزتها، ومنها التلويح بالتراجع عن اتفاقات توكيه الموقّعة عام 2003 في عهد نيكولا ساركوزي، والتي ترى فرنسا أنها حولتها إلى شرطية للحدود البريطانية، وتسمح لبريطانيا برفض طلبات اللجوء بشكل كبير.

ويعد عدد الضحايا الأربعاء أكبر حصيلة قتلى في المانش منذ ارتفاع عدد عمليات العبور عبره في 2018. وكانت ظاهرة «القوارب الصغيرة» عبر المانش، بدأت في 2018، لكنها تفاقمت بشكل غير مسبوق خلال العام الحالي. ومنذ بداية 2021، نجح أكثر من 25 ألف مهاجر غير نظامي، بالوصول إلى إنكلترا، عبر المانش، وجرى إنقاذ 8 آلاف منهم، وإعادتهم إلى الشواطئ الفرنسية. ووفق بيانات وكالة «بي ايه» البريطانية للأنباء، فإن هذا الرقم أكثر بثلاثة أضعاف العدد المسجّل في 2020. وقبل حادث الأربعاء، كانت حصيلة القتلى منذ مطلع العام الحالي غرقاً في المانش، 3 قتلى و4 مفقودين. وفي 2020، قضى 6 أشخاص وفقد 3 آخرون، في مقابل 4 قتلى في 2019. وحذّرت شارلوت كوانتس، رئيسة جمعية «يوتوبيا 56» التي تعمل مع المهاجرين في كاليه، بحسب ما نقلت عنها وكالة «فرانس برس»، من أنه «إذا لم يتم إنشاء ممرات آمنة بين إنكلترا وفرنسا، أو لن تتم تسوية أوضاع هؤلاء الأشخاص في فرنسا، سيكون هناك المزيد من الضحايا عند الحدود».

تقرير

تركيا: المعارضة تستعين بالشارع للدفع نحو انتخابات مبكرة

يبدو أن الصراع في الشارع سيكون عنوان المرحلة المقبلة بين السلطات التركية والمعارضة، التي تدفع، عبر الدعوة لتظاهرات، لإجراء انتخابات مبكرة

إسطنبول ـ جابر عمر

لجأت المعارضة التركية إلى الشارع من أجل الضغط والدفع باتجاه إجراء انتخابات مبكرة في البلاد، قبل موعدها المقرر صيف 2023، عبر كشفها عن تنظيم تجمعات جماهيرية في مختلف أنحاء البلاد في الأيام المقبلة. وتحاول المعارضة الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية التي رافقت تراجع العملة التركية بشكل كبير أمام بقية العملات الأجنبية، وانعكاس ذلك على الارتفاع في الأسعار وغلاء المعيشة، لتكرار مطلبها منذ أكثر من عام بإجراء انتخابات مبكرة. ويبدو صحافي مشترك من أجل مطالبة الحكومة المقبلة بين الحكومة والمعارضة، في ظل رمان من التحالف الحاكم على قطف ثمار الخطوات الاقتصادية بعد أشهر، بينما تحاول المعارضة استغلال صدمة الشارع بانهيار قيمة العملة التركية من أجل خطف أصوات الناخبين.

وكشف زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كلجدار أوغلو، أمس الأول، أن حزبه يعتزم إجراء أول تجمع جماهيري في ولاية مرسين، جنوبي البلاد، في 4 ديسمبر/كانون الأول المقبل، على أن تتبعه تجمعات أخرى وصولاً إلى إجراء الانتخابات. وقال كلجدار أوغلو، عقب اجتماع مجلس قيادة حزبه: «سنلتحا إلى الشعب، وسنكون في اجتماع السبت (4 ديسمبر) في مرسين، ولقاء عمالها ومزارعيها وموظفيها ومتقاعديها وصناعييها وتجارها، وسنلتقي مع الجميع، مع المصدرين وسائقي الشاحنات». وأضاف: «سنستخدم الحقوق التي اعترف الدستور لنا بها، بسماع صوت الشعب، فأقول هيا إلى الشوارع، أول لقاء لنا في مرسين».

وبحسب الدستور التركي، فإن الدعوة إلى الانتخابات المبكرة تكون عبر الرئيس نفسه أو عبر دعوة البرلمان، لكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كان قد أكد، قبل 3 أيام، أن الانتخابات ستجري في موعدها، كما أن المعارضة لا تملك الأغلبية الكافية في البرلمان للدعوة إلى الانتخابات.

وكان الزعيم السابق لحزب «الشعوب الديمقراطي» صلاح الدين دميرطاش قد طالب، في تغريدة من سجنه قبل أيام، زعماء أحزاب المعارضة بعقد مؤتمر صحافي مشترك من أجل مطالبة الحكومة بالاستقالة، والتظاهر بشكل مستمر من أجل الدعوة نحو الانتخابات. وكتب: «على الأقل يمكن لرؤساء الأحزاب البرلمانية عقد مؤتمر صحافي مشترك ودعوة الحكومة للاستقالة، وتنظيم تظاهرات مشتركة في أقاليم البلاد السبعة، والذهاب مع الشعب إلى الانتخابات المبكرة. فهل سيكون هناك عائق أمام ذلك؟ وإن لم يكن اليوم فمتى؟».

تحاول المعارضة الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية (Getty)

من ناحيتها، قالت زعيمة حزب «الجيد» ميرال أكشينار، وهي أبرز حلفاء تحالف الشعب المعارض، في تصريح عبر إحدى القنوات التلفزيونية، أمس الجمعة، إن «الذهاب إلى خيار الانتخابات لا يعتبر خيانة للوطن، فالمشكلات تكاثرت في البلاد، والقادة السياسيون لديهم الحق بأسم الشعب بالمطالبة بالانتخابات المبكرة».

وذكرت قناة «خبر تورك»، أمس الجمعة، أن التظاهرات الشعبية دشنتها أكشينار، الأسبوع الماضي، في لقاء جماهيري بمدينة دنيزلي، وستتبعها خطوات مماثلة من «الشعب الجمهوري»، إذ يهدف الحزب إلى حشد جماهيري للضغط على أردوغان وسحب ذريعة التأييد الجماهيري من يديه. وأضافت أن «المعارضة ستعمل على التنسيق بتنظيم تظاهرات متواصلة في مختلف مناطق البلاد، من دون أن تمثل قطباً واحداً. وبما أن البلاد دخلت مرحلة الانتخابات، فإن الهدف هو الوصول إلى أن تجرى في الربيع المقبل».

وحراك المعارضة قابله انتقاد من قبل حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، حيث قال نائب رئيس الحزب حمزة داغ، عبر «تويتر»: «اعملوا ما تريدون، وبدعم من الشعب لن نسمح بتسليمكم البلاد والتفريط بها وبمكتسبات البلاد لصالح القوى التي ترتبطون بها في الخارج».

دافعت واشنطن عن علاقاتها مع تايوان (Getty)

الذي وصل على متن طائرة عسكرية أميركية، ووصفتها بأنها «عمل استفزازي». وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ون بين، وقتها، أن الزيارة «انتهكت بشكل خطير مبدأ صين واحدة»، مطالباً الولايات المتحدة «بوقف أي شكل من أشكال التفاعل الرسمي مع تايوان فوراً». وقال: «نحث أعضاء الكونغرس الأميركي على الانتباه. إن التعاون مع قوى «استقلال تايوان» لعبة خطيرة، والتعاون مع القوات المسلحة لتايوان أمر خطير. إن اللعب «باستقلال تايوان» سيؤدي في النهاية إلى حريق».

وأعلنت وزارة الدفاع الصينية، أمس الأول، أنه «ليس هناك أي مجال للتسوية بشأن تايوان، وأنه ينبغي على الولايات المتحدة ألا يكون لديها أي أوهام بشأن ذلك». وقال وفود الكونغرس لتايوان روتينية إلى حد ما»، وأنها «تتماشى مع التزاماتنا بموجب قانون العلاقات مع تايوان الذي دعمته إدارات متعددة، من الديمقراطيين والجمهوريين، ومساعدة تايوان في حاجاتها للدفاع عن النفس».

وتأتي زيارة الوفد الأميركي إلى تايبيه بعد أيام من توجيه إدارة بايدن دعوة لتايوان لحضور «قمة الديمقراطية» الافتراضية، وهو القرار الذي وصفته الحكومة الصينية بأنه «خطأ». وأعلنت وزارة الخارجية الصينية، الأربعاء الماضي، أن يكين تعارض بشدة الدعوة التي وجهتها واشنطن لتايبيه للمشاركة في «قمة الديمقراطية» الافتراضية.

وكان وفد من المشرعين زار تايوان، لمدة وجيزة، أخيراً. وانتقدت بكين زيارة الوفد، نانسي ميس. وقال تاكانو، في تغريدة، «نحن هنا في تايوان لتذكير شركائنا وحلفائنا، بعد عامين من المحاولة، أن التزامنا ومسؤوليتنا المشتركة من أجل منطقة محيطين هندي وهادئ حرة وآمنة يظل أقوى من أي وقت مضى».

وكان المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي قد اعتبر، أخيراً، أن «زيارات وفود الكونغرس لتايوان روتينية إلى حد ما»، وأنها «تتماشى مع التزاماتنا بموجب قانون العلاقات مع تايوان الذي دعمته إدارات متعددة، من الديمقراطيين والجمهوريين، ومساعدة تايوان في حاجاتها للدفاع عن النفس».

تهدف زيارة المشرعين لتأكيد دعم أميركا «الراسخ» لتايوان

وتأتي زيارة المشرعين الأميركيين، من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، إلى الجزيرة التي تتمتع بحكم ذاتي، في الوقت الذي تصاعدت فيه التوترات بين تايوان والصين إلى أعلى مستوى لها منذ عقود، وتكثيف بكين ضغوطها على الدول لخفض أو قطع علاقاتها مع الجزيرة. والتقى خمسة مشرعين أميركيين مع تساي إنغ ون، أمس الجمعة، في زيارة مفاجئة لمدة يوم واحد، تهدف إلى إعادة تأكيد دعم الولايات المتحدة «الراسخ» للجزيرة. وكتبت النائبة الديمقراطية إليسا سلوتكين، في تغريدة أمس الجمعة: «عندما أذيعت أخبار زيارتنا أمس (الأول)، تلقى مكتبي رسالة صريحة من السفارة الصينية تطلب مني إلغاء الرحلة». وأوضحت أن الزيارة إلى تايوان جاءت على هامش زيارة الوفد النيابي إلى كوريا الجنوبية للاحتفال بعيد الشكر مع القوات الأميركية هناك، معتبرة أن زيارة تايبيه «جيدة للتواصل مع القادة لبحث مجموعة كاملة من القضايا الاقتصادية والأمن القومي». وضم الوفد الأميركي الزائر لتايوان، النواب الديمقراطيين سلوتكين، ومارك تاكانو، وكولين الريد، وسارا جاكوبس، والنائبة الجمهورية

مخاوف من تلفيقات بحق المعارضين

نظام الأسد في اجتماعات الإنتربول

تثير مشاركة النظام السوري في اجتماع الجمعية العمومية لمنظمة الإنتربول أخيراً في إسطنبول، الخشية من استغلاله استعادة تعاونه مع المنظمة الدولية، للمطالبة بتسلم معارضين

عدنان أحمد

استضافت تركيا اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة (الأناضول)

أثارت مشاركة وفد يمثل وزارة داخلية النظام السوري، خلال الأسبوع الحالي، في الدورة الـ89 لاجتماع الجمعية العمومية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، والتي انعقدت في مدينة إسطنبول التركية، المخاوف من عواقب أي تعاون بين النظام والإنتربول، قد يسفر عن تسليم معارضين سياسيين للنظام بناء على تلفيقات جنائية، وسط تساؤلات حول قبول تركيا حضور ممثل للنظام اجتماعاً يُعقد على أراضيها.

وفي الاجتماع الذي بدأ الثلاثاء الماضي واستمر ثلاثة أيام بمشاركة ممثلين عن 160 دولة، وشهد انتخاب اللواء الإماراتي أحمد ناصر الريسي رئيساً جديداً للمنظمة، علماً أنه متهم بجرائم تعذيب، كان النظام السوري حاضراً من خلال وفد تابع لوزارة الداخلية. وجاء ذلك بعدما كانت المنظمة قد أصدرت، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قراراً بتفعيل مشاركة النظام في اجتماعاتها بعد تجميدها منذ عام 2012، ليتبع ذلك إعلان الائتلاف الوطني السوري المعارض تشكيل لجنة لمتابعة ما أسماها «الخطوة الخطيرة التي قامت بها منظمة الإنتربول بإعادة فتح مكتبها لدى النظام السوري في دمشق».

وأعرب خبراء قانونيون وشخصيات معارضة سورية عن مخاوفهم من استغلال النظام السوري لقرار الإنتربول. وفي هذا السياق، قال مدير الهيئة السورية للإعلام، العميد إبراهيم جباوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «النظام لا يزال يشارك في معظم المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وجرى أخيراً تفعيل مشاركة سورية في الإنتربول الدولي الذي هو مختص بتبادل المجرمين حصراً، وليس الملاحقين السياسيين أو العسكريين أو على أساس ديني أو عرقي أو طائفي». وحول تأثير ذلك على المعارضين السوريين، قال الجباوي، الذي كان نائباً لقائد شرطة محافظة حمص قبل انشقاقه عن النظام، إن «نظام بشار الأسد ضليع جداً في تحريف الوقائع وإلصاق تهم جنائية بالمعارضين السوريين، وهو ما لاحظنا حصوله في محافظة درعا بعد التسويات في الجنوب السوري عام 2018، حيث ذهبوا إلى المحاكم ولم يعودوا». ولفت إلى أن هناك منظمة عربية مماثلة للإنتربول الدولي، تسمى «الشرطة الجنائية العربية»، وثمة خشية من تفعيل التعاون العربي على هذا الصعيد في حال عودة النظام إلى الجامعة العربية.

لكن الجباوي أعرب عن اعتقاده بأن دول العالم «باتت تدرك حيل النظام، ولن تُقدم على تسليم مطلوبين له، حتى لو طلبهم بتهم جنائية، إلا في حال كان المطلوبون معروفين على المستوى الدولي كمجرمين محترفين مثل مهربي المخدرات وسواهم». وعن قبول تركيا بمشاركة الوفد، لفت إلى أنها لا تستطيع منع مشاركة عضو من أعضاء الإنتربول، وإلا لا يمكنها استضافة هذا الاجتماع أصلاً»، مشيراً إلى أنه «على المستوى الأمني، لم تنقطع الاتصالات بين مجمل دول العالم ونظام الأسد، بغية تبادل المعلومات الأمنية».

من جهته، رأى العميد عوض العلي، الذي تسلم سابقاً حقيبتي الدفاع والداخلية في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للمعارضة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الأهم هو قرار تفعيل مكتب سورية في المنظمة، والذي أدى إلى هذه المشاركة، أما المشاركة بحد ذاتها فلا اعتقد أن يكون لها أي انعكاس، علماً أن اللقاءات الجانبية إن تمت فإنها قد تفضي إلى بعض التفاهمات وجسّ نبض بعض الدول حول الاستجابة لطلبات النظام من عدمها». وأوضح العلي، الذي شغل منصب مدير إدارة الأمن الجنائي في دمشق قبل انشقاقه عام 2013، أن وفد النظام إلى إسطنبول كان برئاسة العميد حسين جمعة، مدير إدارة الأمن الجنائي، وعلى يمينه العقيد حسن طالوستان، رئيس فرع الإنتربول في إدارة الأمن الجنائي، إضافة الى العميد ياسر سليمان، رئيس فرع الشؤون العربية والأجنبية في شعبة الأمن السياسي. غير أن خبراء قانونيين يرون أنه من السهل إصدار «إخطارات حمراء» من دون الحاجة إلى تقديم معلومات وافية عن الشخص المطلوب، وبالتالي فإن منظمة الإنتربول التي تعاني نقصاً في التمويل وأعداد الموظفين، لن تكون قادرة على مراجعة الطلبات بشكل صحيح، ناهيك عن أن إلغاء تلك الإخطارات في العديد من الدول، بما فيها الأوروبية، مثل هولندا وبريطانيا، يكون صعباً وبطيئاً.

> فعّلت المنظمة مشاركة النظام بعد تجميدها منذ 2012

وكان المكتب الإعلامي لمنظمة الإنتربول، قد قال في وقت سابق إن النظام لا يستطيع إصدار أوامر توقيف دولية، وإن الشرطة الدولية لا تصدر مثل هذه الأوامر، لافتاً إلى أن النظام لا يمكنه الوصول إلى المعلومات الموجودة في قواعد بيانات المنظمة التي تم تقييدها من قبل الدول الأعضاء الأخرى. وأوضح المكتب أنه يمكن لأي دولة عضو أن تطلب من الأمانة العامة إصدار «نشرة حمراء»، وهو طلب موجّه إلى جهات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم لتحديد مكان شخص ما واعتقاله مؤقتاً في انتظار تسليمه أو استلامه، غير أن مقر الأمانة العامة للإنتربول يراجع جميع طلبات «الإشعارات الحمراء»، ولا ينشر الإشعار إلا إذا كان يتوافق مع دستور الإنتربول، والذي يحظر تماماً أي تدخّل يستند إلى أنشطة سياسية أو عسكرية أو دينية أو شخصية أو عرقية. وأوضح أنه في حال لم تكن «النشرة الحمراء» تتطابق مع القواعد المتبعة لدى المنظمة، يتم حذفها من قواعد البيانات.

ويمكن للدول الأعضاء في الإنتربول، البالغ عددها 194 دولة، أن تطلب من المنظمة إصدار «إخطارات حمراء» للأشخاص المطلوبين، والتي تكون بمثابة طلب من حكومات الدول الأعضاء الأخرى تحديد مكان واعتقال الأفراد الذين قد يخضعون بعد ذلك لمزيد من الإجراءات مثل التسليم. وينص ميثاق تأسيس منظمة الإنتربول، التي تتخذ من مدينة ليون الفرنسية مقراً لها، على أنها هيئة محايدة سياسياً، وتقول إن جميع «الإخطارات الحمراء» تخضع للمراجعة والتدقيق.

وكانت «هيئة القانونيين السوريين»، قد أوضحت في بيان، أن الإنتربول الدولي ليس جهة قانونية تنفيذية لتسليم المطلوبين، ولكن من خلاله يتم تبادل المعلومات والبيانات حول الجرائم والمطلوبين. ولفتت إلى أن تسليم المطلوبين أو المجرمين قرار خاص بكل دولة يوجد فيها المطلوب تسليمه ولا يستطيع الإنتربول تجاوز تلك الدولة ولا يستطيع تسليم المطلوب. ولفتت الهيئة إلى أن تسليم المجرمين يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل، وفي هذه الحالة، فإن معظم ضباط ومسؤولي النظام السوري وفي مقدمتهم أكبر مسؤول أمني في دمشق، هو رئيس الأمن الوطني علي مملوك، مطلوبون بموجب مذكرات اعتقال دولية من دول كفرنسا وألمانيا وغيرهما، وبالتالي سيطلب من الإنتربول الدولي تسليمهم للعدالة في الدول التي طلبتهم ضمن الاتحاد الأوروبي. والافت كما يشير أحد الناشطين، أن مملوك المطلوب بمذكرتي اعتقال، هو من فاوض الإنتربول على إعادة فتح مكتبها في دمشق.